



مَكانزُ المراقبين الماليين
Bureau Of Financial Controllers



التقرير السنوي 2022



سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه
ولي عهد دولة الكويت



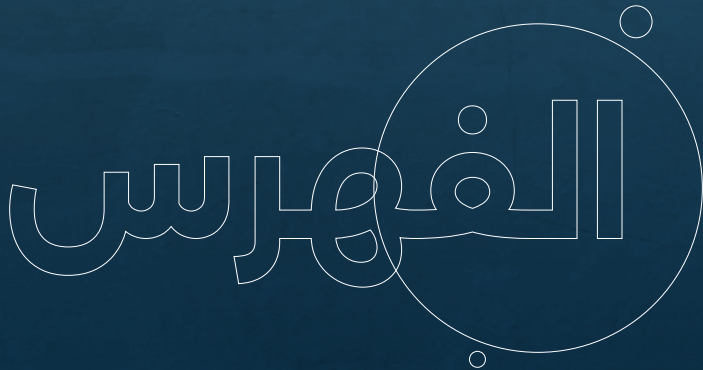
سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه
أمير دولة الكويت

الفهرس

الفهرس

- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة
- 1 المقدمة



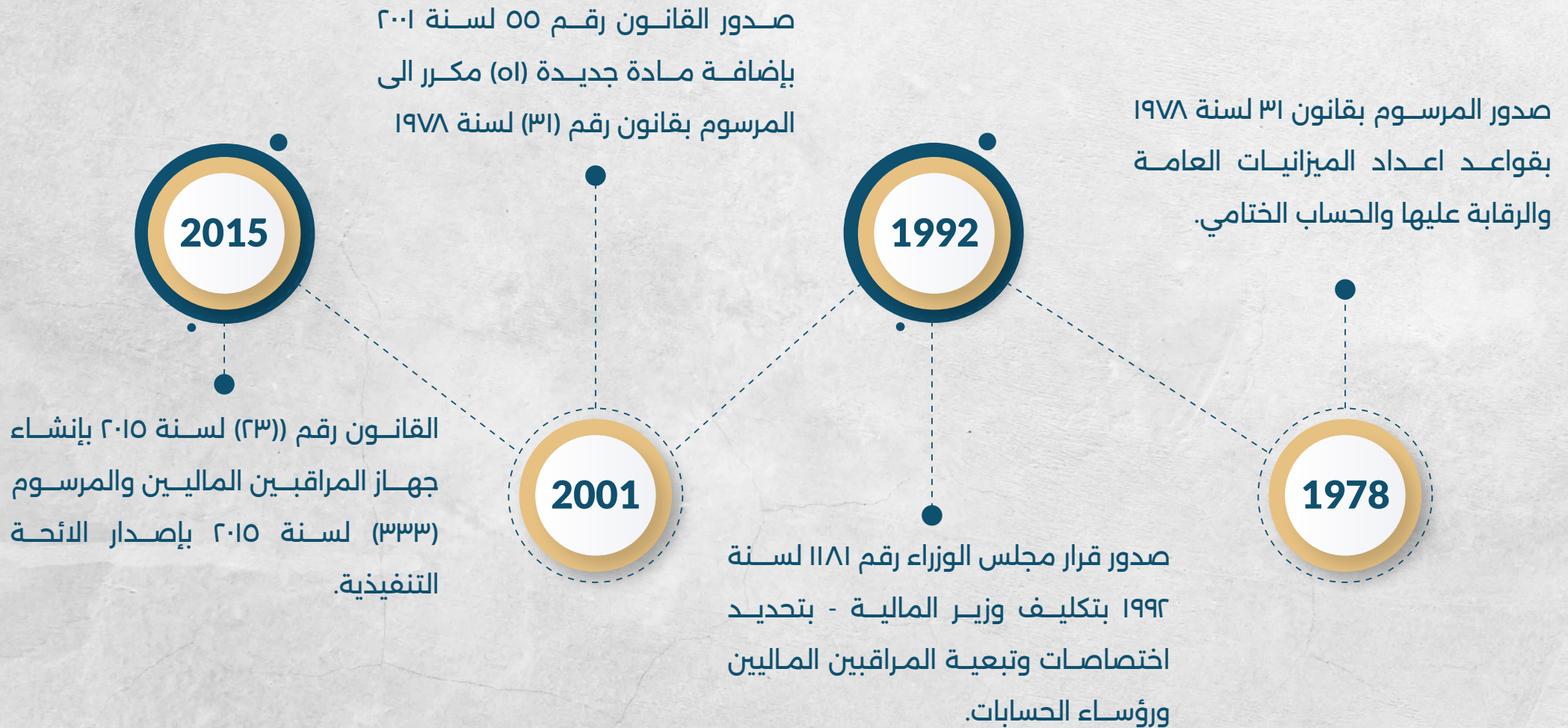
المقدمة

إن الفلسفة الباعثة لقيام الأجهزة الرقابية هي الحفاظ على مقدرات الأمة وأموالها من الفساد، وبلا شك بأن أهم أنواع الرقابة فاعلية هي الرقابة المسبقة لأنها قائمة على فكرة الوقاية من الوقوع في الخطا وليس معالجته بعد حدوثه.

ولهذا كان جهاز المراقبين الماليين المنشأ وفقا للقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٥



الإطار التشريعي للرقابة المالية



من نحن

جهاز رقابي مستقل يتبع وزير المالية أنشئ بمقتضى أحكام القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥.

الرؤية

جهاز رقابي يعمل بحرفية بهدف تطوير الأداء المالي في الجهات والمؤسسات الحكومية.

الرسالة

تنفيذ وتطوير السياسات والإجراءات الرقابية المانعة التي تسبق التصرفات المالية وفق منظور استراتيجي يتسم بالموضوعية والشمولية والشفافية، وذلك بما لا يعيق تحقيق الأهداف، وبما يضمن جودة استخدام الموارد المالية في الجهات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة والمحافظة على المقدرات المالية والدولية.

والعمل على تنمية ثقافة الالتزام بالضوابط والتشريعات، وتعزيز مبدأ المساءلة بما يتوافق مع تطلعات السلطة التشريعية ومساعي السلطة التنفيذية في الإصلاح المالي بالدولة.

ركائز المستهدفة



تحقيق رقابة مالية مسبقة فعّالة



دور الجهاز

ماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، وتنمية جودة استخدام الموارد المالية في الجهات الخاضعة، وتعزيز ثقافة الالتزام بالتشريعات، وتدعيم سبل المحافظة على المقدرات المالية للدولة، بما لا يعيق تحقيق الأهداف.

الجهات الخاضعة لنظام رقابة الجهاز



الوزارات والادارات الحكومية عددها (٣٠)

30

الهيئات الملحقة عددها (١٩)

19

المؤسسات ذات الميزانية المستقلة
عددها (١٥)

15

الدورة المستندية للمعاملات المالية



معد المعاملة

يقوم الموظف المختص بالشئون المالية بإعداد المعاملة المالية

1



المراجعة

يقوم من يليه بالمراجعة والتدقيق على المعاملة المالية

2



اعتماد المدير الشؤون المالية

يتم اعتماد المعاملة المالية من قبل مدير إدارة الشؤون المالية

3



مكتب المراقبين الماليين

يقوم مكتب المراقبين الماليين بالآتي:

4

مراجعة المعاملة والتأكد من استيفاء المعاملة ومرفقاتها للإجراءات.

اعتماد المعاملة المالية في حال اكتمالها.

يتم رد المعاملة لإدارة الشؤون المالية في حال عدم اكتمالها



كوادر الجهاز:

يتميز جهاز المراقبين الماليين بطبيعة فريدة خاصة تتمثل بأن المراقبين الماليين ١٠٠٪ كوادر وطنية، مهنية، ذات خبرات متميزة في مجال الرقابة والمحاسبة والمراجعة والتدقيق والذي يعتبر بمثابة أكاديمية متخصصة في المحاسبة والرقابة المالية إضافة إلى ما اكتسبته من خبرات متميزة في الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية عبر السنوات، لديها الإمكانيات الكافية لتقديم دراسات فنية على مستوى عال من المهنية والتي تحتاجها السلطة التنفيذية في تنفيذ وتطوير برامجها.

يقع على عاتق المراقبين الماليين مسؤولية كبيرة فالرقابة الذي يقوم بها تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول للرقابة الخارجية على الجهات الحكومية، وعليه يوضح الرسم التالي دور المراقب المالي متمثل بمكتب المراقبين الماليين:

يقوم المراقب المالي عند عرض المعاملة عليه بالآتي :-

03

يوجد ملاحظات جسيمة
تسجيل حالة امتناع
ينتقل اعتماد المعاملة إلى
الوزير المختص للاعتماد



03

يوجد ملاحظات غير جسيمة
تسجيل الملاحظة
واعتماد المعاملة



01

لا يوجد ملاحظات
اعتماد المعاملة



وعليه يعد الجهاز تقارير دورية ويرفعها إلى مجلس الوزراء
ومجلس الأمة عن طريق وزير المالية.



التقارير الدورية

تشكل تقارير الرقابة المالية بوجه عام رديفاً حيوياً في غاية الأهمية لعملية الرقابة بحد ذاتها، لذا يتطلب من تلك التقارير أن تكون بمستوى متميز يعبر عن مدى قدرتها على أن تعرض نتائج الأعمال المنجزة بدرجة عالية من المهنية والجودة، ولتعكس صورة واضحة للأداء وأوجه المعالجة المقترحة. يقوم جهاز المراقبين الماليين بإعداد وتقديم تقارير دورية وذلك على النحو التالي:



ولعل أبرز ما جاء بتقارير جهاز المراقبين الماليين خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ما يلي :

عدد الملاحظات خلال السنة المالية 2022/2021:

إجمالي عدد المعاملات المالية التي سجل ملاحظات عليها

تتجاوز (16) مليار دينار

معاملة (23,608) بقيمة (16,670,977,606 دك)

وبنسبة تعادل (5.5%) من إجمالي عدد المعاملات
المعتمدة من جهاز المراقبين الماليين التي تبلغ (429,900) معاملة.

الوزارات والإدارات الحكومية

تتجاوز (12) مليار دينار

معاملة (20,761) بقيمة (12,326,066,450 دك)

وبنسبة تعادل (6.7%) من إجمالي عدد المعاملات
المعتمدة من جهاز المراقبين الماليين (429,900) معاملة.

الهيئات الملحقة

تزيد عن (200) مليون دينار

معاملة (2,285) بقيمة (235,663,248 دك)

وبنسبة تعادل (3.5%) من إجمالي عدد المعاملات
المعتمدة من جهاز المراقبين الماليين التي تبلغ (429,900) معاملة.

المؤسسات المستقلة

تتجاوز (4) مليار دينار

معاملة (562) بقيمة (4,096,247,921 دك)

وبنسبة تعادل (1%) من إجمالي عدد المعاملات
المعتمدة من جهاز المراقبين الماليين التي تبلغ (429,900) معاملة.

المعاملات المالية المعتمدة خلال السنة المالية 2022/2021

يتم الاطلاع على المعاملة المالية فور استلامها لدى مكتب المراقبين الماليين وبعد أقصى 5 أيام عمل بعد توفير كافة المستندات

معاملة (429,900)

إجمالي عدد المعاملات التي
اعتمدت من الجهاز

01

معاملة (309,246)

الوزارات والإدارات الحكومية

02

معاملة (64,706)

الهيئات الملحقة

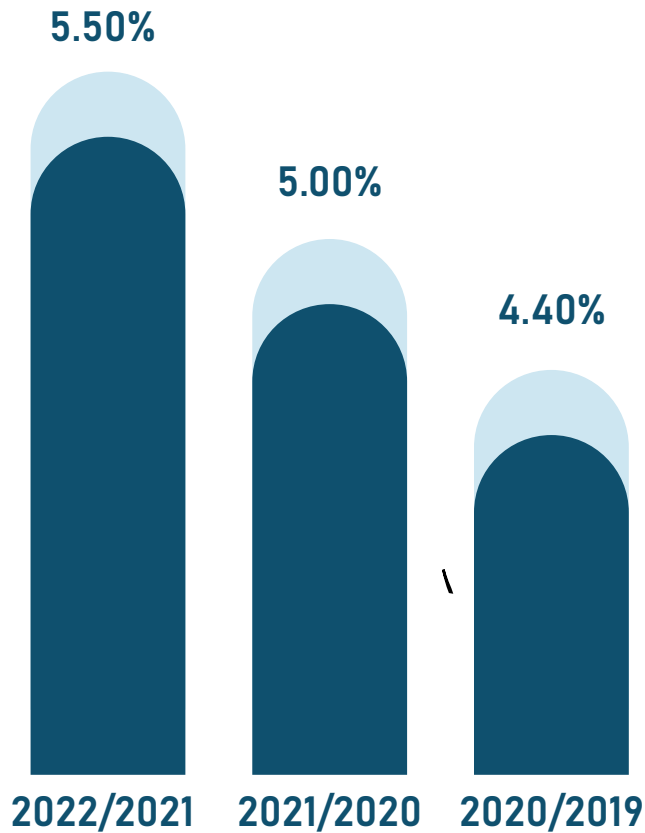
03

معاملة (55,948)

المؤسسات المستقلة

04

الملاحظات خلال السنة المالية 2022/2021



مقارنة مع السنوات المالية السابقة

الجهات	عدد الملاحظات للسنة المالية 2020/2019	عدد الملاحظات للسنة المالية 2021/2020	عدد الملاحظات للسنة المالية 2022/2021
الوزارات والإدارات الحكومية	17,527	15,047	20,761
الهيئات الملحقة	1,413	1,371	2,285
المؤسسات المستقلة	751	813	562
إجمالي عدد الملاحظات	19,691	17,231	23,608
إجمالي عدد المعاملات	451,627	341,800	429,900
نسبة الملاحظات إلى المعاملات	4.4%	5.0%	5.5%

توصيات الجهاز المرتبطة بأبرز الملاحظات المالية الواردة بتقارير مكاتب المراقبين الماليين للسنة المالية 2022/2021:

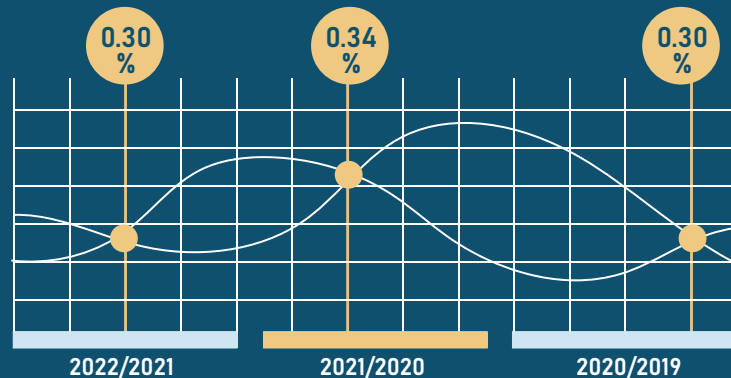
- ضبط تقديرات الميزانية بما يناسب مع الحاجة الفعلية للمصروفات.
- قيام الجهات الحكومية بالالتزام بالقواعد والإجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي.
- مراعاة تفعيل البط الآلي للجهات التي لديها مكاتب خارجية بما يحقق انسيابية اعتماد المعاملات المالية ومستنداتها المؤيدة وعدم تأخرها.
- الزام الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدخال المعاملات المالية بشكل يومي وبصفة منتظمة بالشكل الذي يجنبها المخالفة.
- قيام الجهات الحكومية بزيادة فاعلية الاهتمام بالدراسة الفنية المتكاملة للمشاريع والخدمات المزمع إنجازها وتوفيرها بصورة واضحة تنعكس على صياغة الشروط الواردة بالعقود، مما يجعل تنفيذها سلسا وملزما لكلا الطرفين المتعاقدين سواء الجهة نفسها أو المقاولين المنفذين لتلك العقود بالشكل الذي يجنبها مخالفة عدم الالتزام بتلك الشروط.
- إلزام الجهات الحكومية بوضع خطة وبرنامج زمني لتأهيل ورفع كفاءة العاملين بالشئون المالية.



حالات الامتناع خلال السنة المالية 2022/2021

مقارنة مع السنوات المالية السابقة

الجهات	جهة 61 عدد حالات الامتناع للسنة المالية 2020/2019	جهة 63 عدد حالات الامتناع للسنة المالية 2021/2020	جهة 64 عدد حالات الامتناع للسنة المالية 2022/2021
الوزارات والإدارات الحكومية	326	285	503
الهيئات الملحقة	590	455	584
المؤسسات المستقلة	452	337	312
إجمالي حالات الامتناع	1,368	1,077	1,399
إجمالي عدد المعاملات	451,627	341,800	429,900
نسبة حالات الامتناع الى المعاملات	0.3%	0.34%	0.3%



عدد حالات الامتناع عن اعتماد المعاملات المالية وتم تمريرها في النظام الواردة بتقارير مكاتب المراقبين الماليين للسنة المالية 2022/2021:

إجمالي عدد المعاملات المالية التي سجل عليها حالات الامتناع

تزيد عن 400 مليون دينار

معاملة (1,399) بقيمة (436,453,945 د.ك)

الوزارات والإدارات الحكومية

تزيد عن 200 مليون دينار

معاملة (446) بقيمة (229,025,156 د.ك)

الهيئات الملحقة

تزيد عن 150 مليون دينار

معاملة (575) بقيمة (188,401,548 د.ك)

المؤسسات المستقلة

تزيد عن 15 مليون دينار

معاملة (311) بقيمة (19,027,241 د.ك)



1 اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء الموقر

تقوم لجنة الاقتصادية بمناقشة تقارير جهاز المراقبين الماليين المرفوع من قبل معالي وزير المالية، وعليه يصدر المجلس قراراته وتوصياته بهذا الشأن.

توصيات مجلس الوزراء بناء على تقارير جهاز المراقبين الماليين

- التأكيد على الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة الالتزام بالتوصيات والتوجيهات والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر، وبالأخص تلك الناشئة عن الملاحظات الواردة بتقارير الجهات الرقابية بالدولة.
- تولي الكفاءات المالية والإدارية المناسبة واللائمة لرفع مستوى أداء الجهات من ذوي المؤهل والخبرة اللازمة لشغل تلك الوظائف.
- العمل على رفع كفاءة العاملين بالتدقيق الداخلي في الجهات الحكومية.
- التدريب المستمر للعاملين بالجهات الحكومية وعلى الأخص العاملين بالشئون المالية.
- حث معالي السادة الوزراء ورؤساء الجهات لمتابعة أسباب نشوء الامتناع أو الملاحظة والمسئول عنها عند اكتشاف قصور ومخالفة جسيمة أدت إلى تحميل الميزانية بأعباء إضافية وغير مستحقة.

توصيات الجهاز المرتبطة بأبرز حالات الامتناع الواردة بتقارير مكاتب المراقبين الماليين للسنة المالية 2022/2021:

- مراعاة وزارة المالية لملاحظات الجهات الرقابية عند تحديد الاعتماد المالي لبنود المكافآت والبدلات.
- ضرورة التزام الوزارات والإدارات الحكومية بالضوابط الواردة بقرارات مجلس الخدمة المدنية عن صرف المكافآت والحوافز والبدلات والمزايا النقدية والعينية.
- ضرورة اعتماد اللوائح المالية الصادرة من الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة من الجهات المختصة (ديوان الخدمة المدنية، وزارة المالية) وذلك حتى يتم تجاوز أسباب حالات الامتناع.
- قيام جميع الجهات الحكومية بوضع آلية لمتابعة العقود قبل انتهائها بفترة كافية لتفادي اللجوء للتمديد والتجديد قبل الحصول على الموافقات من الجهات المختصة.

النتائج المترتبة

توصيات صادرة من لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة بناء على تقارير جهاز المراقبين الماليين

1

2

3

دراسات هامة تمت على مستوى الجهاز .

لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة الموقر

يقوم مجلس الأمة الموقر متمثل بلجنة الميزانيات والحساب الختامي بدعوة المختصين لمناقشة تقارير جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ ميزانيات الجهات الخاضعة لرقابته المسبقة المرفوع من قبل معالي وزير المالية، كما يتم دعوتهم للمشاركة في اجتماعات اللجنة عند مناقشة الحساب الختامي للجهات الخاضعة.

2



الجهات الخاضعة لرقابة جهاز المراقبين الماليين

يخاطب رئيس الجهاز الجهات الخاضعة لرقابته للرد على ما جاء بتقارير مكاتب المراقبين الماليين من ملاحظات خلال شهر من تاريخ ابلاغهم بها.

3



فحص المستندات والمطالبات الخاصة بالعلاج بالخارج لوزارة الصحة. الأسباب التي أدت إلى تضخم حساب عهد دفعات نقدية بالخارج بوزارة الصحة

ساهمت عوامل كثيرة في بروز تلك الظاهرة وهي تضخم حساب عهد دفعات نقدية بالخارج بوزارة الصحة خلال السنوات المالية السابقة، ومن تلك العوامل:

قيام وزارة المالية بتمويل وزارة الصحة بما يفوق الاعتمادات المعتمدة لها بالميزانية



عدم التزام وزارة الصحة بما هو مقررها من اعتمادات مالية وفقا لقانون ربط الميزانية



عدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء في شأن ضبط وترشيد الإنفاق العام وكذلك المتعلقة بمعالجة مواطن الهدر في الإنفاق الحكومي.



عدم القيام بإجراء فحص دوري للحسابات بأنواعها وإجراء التسويات اللازمة للحد من تضخم أرصدها.



عدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء في شأن الاهتمام بالرقابة والمراجعة الداخلية ومعالجة ضعف أداء وحدات التدقيق والمراجعة الداخلية ونقص الكوادر المتخصصة.



عدم الالتزام بإعداد التسويات البنكية بصفة شهرية وإجراء التسويات اللازمة بشأنها أولا بأول.



عدم إدخال البيانات المالية أولا بأول مما أدى الى عدم معرفة الموقف الحقيقي لحساب عهد دفعات نقدية بالخارج





أهم التوصيات اللازمة لمعالجة ظاهرة تضخم حساب عهد دفعات نقدية بالخارج في وزارة الصحة:

01

تسوية حساب العهد --
دفعات نقدية بالخارج
أولا بأول

02

عرض التحويلات المالية
للمكاتب الصحية الخارجية
على مكتب المراقبين
الماليين قبل الصرف

03

مراجعة الصلاحيات
والتفويضات المالية
لموظفي المكاتب
الصحية بما يحقق
الالتزام بالقوانين والنظم
والإجراءات المالية.

04

إجراء التدقيق والمراجعة
المالية وفقا للإجراءات
المعتمدة عند قيام
المختصين بوزارة الصحة
بالتدقيق على المستندات
الأصلية ومرفقاتها.

05

مراجعة الدورة المستندية
لدى المكاتب الصحية
وذلك بالتنسيق مع وزارة
المالية

06

الالتزام بنظام محاسبي موحد والاحتفاظ بسجلات محاسبية بنمط واحد لدى المكاتب الصحية

07

الاعتماد الطبي لفواتير علاج المرضى.

08

تحديد ميزانية محددة
لكل مكتب من المكاتب
الصحية على أن تكون
مدرجة في ميزانية وزارة
الصحة

09

وضع برامج تدريبية
للعاملين في المكاتب
الصحية بغرض تعريفهم
بالقوانين والنظم
والإجراءات المالية -

10

المعمول فيها بدولة
الكويت.

11

ضرورة إيجاد نظام آلي
موحد للربط المباشر بين
الوزارة والمكاتب الصحية

12

إعادة النظر في آليات إبرام
الاتفاقيات.



1 التوصيات المتعلقة بالاعتمادات المالية:

التزام الجهات الحكومية بأسقف الصرف على الاعتمادات المالية الواردة بميزانية الجهة والمخصصة للمكاتب الخارجية التابعة لها وعدم تجاوزها
عدم تمويل وزارة المالية للجهة الحكومية التي لديها م كاتب خارجية تابعة لها بما يفوق الاعتمادات المعتمدة لها بالميزانية وذلك بناء على ما تم تحديده من قبلها وفقا لاحتياجاتها



2 التوصية المتعلقة بالمساءلة القانونية

- تحمل الجهة الحكومية المساءلة القانونية.
- التأكيد على مساءلة الموظفين المسؤولين بالجهات المعنية في حال إثبات وجود قصور من قبلهم.



3 التوصيات المتعلقة بالنظام المالي والإداري:

- وجود نظام متابعة للدفعات النقدية المحولة للمكاتب الخارجية وما يتم صرفه منها مع العمل على إثباتها وتسويتها أولا بأول.
- ضرورة التأكيد على وجود سجلات أو أنظمة آلية لبيانات المستفيدين والفواتير المتعلقة بهم.
- إقرار منهجية واضحة لإعداد الموازنة للجهات الحكومية المعنية.
- الاهتمام بوضع آلية محكمة لنظام التدقيق والمراجعة الداخلية بالجهات الحكومية.
- تفعيل نظام الرقابة المالية المسبقة على الوحدات الإدارية التابعة للجهات الحكومية بالخارج.
- ميكنة العمليات المالية بالوحدات الإدارية بالخارج البعثات والمكاتب الخارجية.

- بناء القدرات للكوادر البشرية العاملة بالجهاز المالي بالجهات الحكومية.
- تعزيز الوحدات الإدارية التابعة للجهات الحكومية بالخارج (البعثات والمكاتب الخارجية) بعناصر عمل وطنية مؤهلة لإدارة الملفات ومتابعتها.





دراسة بشأن الإيرادات ونتائج الرقابة المالية المسبقة على تحصيل الجهات الخاضعة لإيراداتها



مرتكزات أساسية للحد من التباين بين الإيرادات الفعلية المحصلة عن المقدرة:



- 01** 
العمل على وضع أسس وقواعد متطورة لتقدير الإيرادات
- 02** 
تعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة
- 01** 
رفع كفاءة العاملين بالشئون المالية وكفاءة التدقيق الداخلي.

أولاً: توصيات الجهاز للحد من التباين بين الإيرادات الفعلية المحصلة عن المقدرة:



للتزام بتعاميم ديوان الخدمة المدنية وخصوصاً ما يرتبط بما يلي:

- الالتزام بتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم ١٩٨٦/٢ حيث ألزم الموظف بتحديث بياناته الشخصية أولاً بأول.
- تفعيل نظام البصمة وربطه مع نظام الرواتب وخصم الغياب أولاً بأول.
- تحديث بيانات العاملين والمبتعثين بشكل دوري وإصدار القرارات التي تترتب على تلك البيانات



الالتزام بتعاميم وزارة المالية وخصوصاً ما يتعلق بالتالي:

- تعاميم وزارة المالية بشأن إعداد تقديرات مشروع الميزانية.
- التأكيد على إثبات جميع الإيرادات المحققة والموردة للجهة
- الالتزام بالتعاميم المنظمة لتحصيل الإيرادات.
- التأكيد على التزام الجهات بالتعميم رقم ٣ / ٢٠١٨ بشأن بيان الحسابات المالية الربع سنوية للجهات الحكومية.
- التقيد بالتعاميم المنظمة لعملية التصرف في المواد الخارجة عن نطاق الاس



تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١١١٦ لسنة ٢٠٠٩ وخصوصاً ما يتعلق بما يلي:

- الربط الآلي بين خدمات الجهات الحكومية
- اعتماد نظام الدفع المسبق عند تقديم الخدمات للمستفيدين.
- استحداث وحدة متابعة السداد لدى كل جهة حكومية.



إحكام الرقابة على الأنظمة الآلية والفنية الخاصة بالإيرادات (على سبيل المثال أنظمة وزارة الكهرباء والماء) بحيث يستخدم نظام قراءات فني ومعتمد ليزود مستخدم النظام ببيان دقيق للإيراد غير قابل للتعديل أو يمكن التعديل عليه في حالات استثنائية من خلال منح أحد المسؤولين صلاحية محدودة جداً.



التأكيد على الإدارات التي تراقب تنفيذ العقود بأن لا يتم الافراج عن الكفالات قبل تأكد الجهة المشرفة على العقد من التزام الشركات بالشروط التعاقدية، مع التأكيد على ممارسة تلك الإدارات لدورها بشكل فعال وتفعيل المحاسبة عند الخطأ.



دراسة العقود المستقبلية للجهة وإدراج الإيرادات المتوقعة للمناقصات ضمن الإيرادات المقدرة بالموازنة العامة بما يتناسب مع قدرة الجهة على الإعلان لهذه المشاريع.

ثانياً: توصيات الجهاز بشأن تنمية إيرادات الدولة غير النفطية:



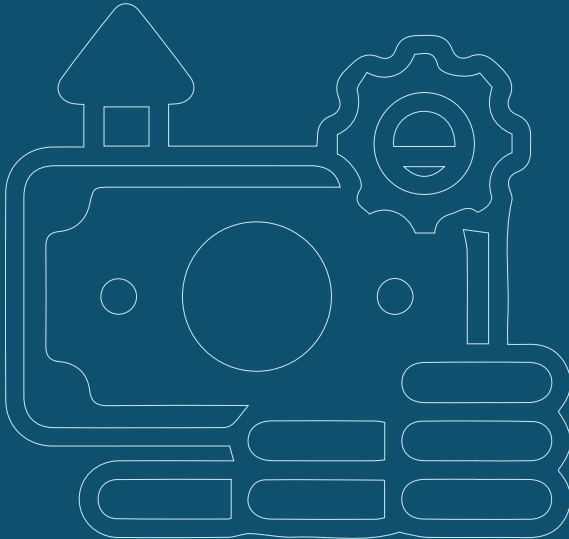
دعم الجهات التي يسمح نظامها بمزاولة النشاط التجاري ولديها الإمكانيات اللازمة لتنفيذ أنشطة متنوعة.



إصدار أو تحديث التشريعات المنظمة لعمل الجهات الحكومية بما يسمح بتنمية إيرادات الدولة غير النفطية.



تخصيص منظومة عمل (قطاع أو إدارة متخصصة بالإيرادات) وذلك لوضع آلية ومنهجية وأدوات موحدة وملزمة للجهات الحكومية لتحسين وتطوير إجراءات تحصيل إيرادات الدولة، ولتلقى المبادرات والمقترحات المتعلقة بزيادة الإيرادات غير النفطية وإصدار التشريعات اللازمة بشأنها.



أبرز ما ورد في دراسة الرواتب وما ينتج عنها من

توصيات وملاحظات (التي وردت في كلمة الرئيس)



التوصيات العامة:

1

تعزيز القدرات والمهارات الفنية والمهنية للأجهزة المالية والإدارية بالجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة.

2

ضرورة وأهمية التنسيق مع الجهات المعنية لإعادة النظر في كثير من التشريعات والتعليمات والقرارات الصادرة من قبلها والتي مضى عليها فترات طويلة دون تحديث أو تعديل.

3

ضرورة وجود قاعدة بيانات تشمل كافة القوانين والقرارات والتعليمات والتعاميم تكون متاحة لكافة العاملين بالأجهزة المالية والإدارية بالجهات الحكومية.



دراسة خطوات الدورة المستندية لصرف استحقاقات العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة.

التوصيات الواردة ضمن المحاور :





دراسة مكونات القيد المحاسبي

المتعلق بصرف استحقاقات العاملين ووضع آليه

لإحكام الرقابة على الصرف على البنود والأنواع المندرجة ضمنه.

1 ضرورة صرف جميع المكافآت باستمارة منفصلة عن الرواتب الشهرية شريطة ألا تكون تلك المكافآت ذات طبيعة مستمرة وتأخذ حكم الراتب.

2 ضرورة قيام وزارة المالية بعقد دورات تدريبية للعاملين في إدارات الشؤون المالية بالجهات محل الرقابة لشرح القيود المحاسبية وفق التعليمات الصادرة بشأنها والمتعلقة بصرف استحقاقات العاملين.

3 ضرورة ألا يتم صرف مبالغ تخص حساب الخصوم المتداولة المحلية - مستحقات ومخصصات - مرتجع مرتبات (أمانات مرتجع مرتبات) وصرفها باستمارات منفصلة.

11

أهمية اعتماد نموذج تشريع الصرف المستخرج من النظم المتكاملة للخدمة المدنية من قبل المختصين بالجهة والمرفق ضمن استمارات صرف الاستحقاقات مع ضرورة إيجاد قيد آلي يمنع صرف ذات التشريع لأكثر من مرة تفادياً لازدواجية الصرف.

12

ضرورة منح صلاحية للمراقب المالي للدخول على أنظمة بعض المؤسسات المستقلة لاعتماد الاستمارات آلياً.

13

ضرورة قيام الجهات الملحقة والمؤسسات المستقلة بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لتطوير نظم آليه مشموله بالنظم المتكاملة للخدمة المدنية لضمان التكامل بينها.

دراسة القوانين والقرارات والتعاميم المنظمة لصرف استحقاقات العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة.

ضرورة قيام الجهات محل الرقابة بوضع ضوابط لصرف المكافآت الخاصة بالجهة وفقاً للنظم واللوائح المتبعة فيها واعتمادها من الجهات المختصة وتحديثها بصفة دورية

حصر كافة المستندات الواجب توافرها ضمن المعاملات المالية لصرف استحقاقات العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة، مع تحديد أوقات محددة لصرفها وتسويتها بما يتناسب مع القوانين والتعاميم والقرارات الصادرة بشأنها وانسيابية الدورة المستندية.

1

قيام ديوان الخدمة المدنية والجهات ذات الاختصاص بتعديل القرارات المنظمة لصرف مكافآت اللجان وفرق العمل ليكون في نهاية السنة المالية لغرض احكام الرقابة وتلافي التكرار.

2

أهمية وضع الالية المناسبة لإصدار قرار من ديوان الخدمة المدنية لتحديث بيانات العاملين واستحقاقاتهم المالية بشكل دوري طبقاً لآخر تحديث لوضعهم الوظيفي وطبيعة أعمالهم ومدى استحقاقها للبدلات المقررة أسوة بما يتم من خلال متابعة الحالة الاجتماعية.

3

ضرورة قيام ديوان الخدمة المدنية والجهات المعنية كل فيما يخصه بتحديث التشريعات الخاصة بتشكيل الفرق واللجان للحد من تشكيل اللجان والفرق التي تكون من صميم عمل إدارات معنية داخل الهيكل التنظيمي للجهة.

دراسة النظم الآلية المعنية لصرف استحقاقات العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة.



أبرز المشاركات في المنظمات الإقليمية والدولية:

برز دورا فاعلا للأداء المهني للمراقبين الماليين على المستوى الدولي بالتعاون بالمشاركة في مجال الرقابة والتدقيق في الهيئات والمنظمات الدولية التي تساهم بها دولة الكويت نذكر منها :

- منظمة الانكتاد.
- الهيئة العليا للرقابة العامة بجامعة الدول العربية.
- لجنة الرقابة المالية والإدارية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- هيئة الرقابة المالية لمنظمة التعاون الإسلامي.
- الهيئة العربية للطاقة الذرية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.



أبرز المهمات التفتيشية:

الحوكمة في جهاز المراقبين الماليين:

باعتبار أن الحوكمة هي تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها فقد توفر للجهاز تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ابتداء من كيانه القانوني، وتطبيقه للشفافية، والإفصاح والمساءلة وتعزيز النزاهة وغيرها من مبادئ الحوكمة ومن أبرز معايير الحوكمة في نظم الجهاز ما يلي:

1 المكتب الفني:

يقوم المكتب الفني وفقا لقانون الجهاز بالرقابة المسبقة على أعمال الجهاز، كما يتولى المكتب كذلك التحقق من التزام العاملين بالجهاز بأداء مهامهم الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية.

■ قام بمباشرة تكاليف التحقق الواردة من رئيس الجهاز وعددها خلال السنة

■ يكون التحقق بتكليف من رئيس الجهاز بناء على مايلي:

- أ. .
- ب. .
- ج. .

2 مكتب التفتيش والتدقيق:

يقوم مكتب التفتيش والتدقيق وفقا لقرار انشائه بأعمال التدقيق الإداري والمالي الخاص بأنشطة وأعمال الجهاز، ويقوم باعداد تقارير دورية عن هذه الاعمال:

■ ويقدم توصيات بهذا الشأن إلى رئيس الجهاز والتي منها:

أ. إحالة الموضوع إلى الشؤون القانونية.

ب. الحفاظ لعدم صحة الشكاوى الواردة على أداء المراقبين الماليين.

ج. اقتراح إحالة إلى اللجان المختصة لتنفيذ إجراءات معينة.

3 لجنة شئون المراقبين

تقوم لجنة شئون المراقبين المنشأة وفقا لللائحة التنفيذية لقانون الجهاز بشئون المراقبين الماليين الفنية والإدارية والمالية، وتنظر حالات الاختلاف في الآراء الفنية وحالات الاخلال بالواجبات الوظيفية. ويندرج تحت رؤية الجهاز الخاصة بالحوكمة بحوكمة عمل جميع قطاعات وادارات الجهاز وهيكله التنظيمي.



جهاز المراقبين الماليين
Bureau Of Financial Controllers



التقرير السنوي

2022